أمرية 16 أفريل 1976

أمريّة 16 أفريل 1976: يُعتبر كأوّل خطاب تربوي رسمي جزائري يرسم الملامح الكُبرى لمنظومة تربويّة جزائريّة خاصة، في فترة جديدة بدأت تُرسم البصمة الجزائريّة في منظومة التربية والتعليم، ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر، والذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمُتّخذة آنذاك في عهد الرئيس هواري بومدين.

و قد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته و تأمينه لمدة 9 سنوات، وأرسى الاختيارات و التوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها:

- منظومة وطنية أصيلة بمضامينها و إطاراتها و برامجها.
- ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.
- متفتحة على العلوم و التكنولوجية.

و قد تضمن الأمر السابق :

أهدافا وطنية :

وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين وإعدادهم للعمل و الحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة و التقدم وحق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

أهدافا دولية :

تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم و تلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين و الشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، و تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

إذا ما تصفحنا أمرية 16 أفريل 1976 فإننا دون شك سنقف على أهم المبادئ التي تشكل النظام التربوي الجزائري كما تحدده جملة من النصوص من أوامر ومراسيم شتى ومن خلال ذلك نجد أن هذه النصوص تشكل نظاما تربويا مؤسسا على المبادئ التالية [1] :

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة .
- منح المعارف العامة والتقنية والتكنولوجيا 3 ..الاستجابة لمطامح الأمة في العدالة والتقدم .
- تنشئة الأجيال على حب الوطن والتضحية .

[1] فرج الله صورية، نورالدين زمام، " تقويم مردود إصلاح المنظومة التربوية في مرحلة التعليم الثانوي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، العدد 19، جوان 2015، ص 241.

- ومن هنا كان النظام التربوي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- الحق في التربية والتكوين وهو حق معترف به لكل جزائري .

- إلزامية التعليم بالنسبة لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والسادسة عشر مكتملة .

- ضمان الدولة لمبدأ المساواة في شروط الالتحاق التي تلي المرحلة الأساسية

- مجانية التعليم في جميع المستويات، وفي جميع أنواع المؤسسات التعليمية .

- جعل اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع

مستويات التربية والتكوين، بالنسبة لجميع المواد كما أنها تفسح المجال للأسرة الجزائرية للمساهمة في عملية التربية التي تمارسها المدرسة إلى جانب كون التربية والتكوين من اختصاص الدولة الجزائرية وحدها ووحدها فقط دون فتح المجال لإنشاء مؤسسات موازية يمتلكها ويسيرها القطاع الخاص ما عدا فيما يتعلق بالحضانة فهو مفتوح للقطاع العمومي تحت رعاية وزارة التربية الوطنية .

وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكلا حسب المراحل التالية :

- **تعليم تحضيري غير إجباري:** هو تعليم وتربية موجهان للأطفال الذين لم يبلغوا السن القانونيّة الإلزامية للمدرسة، يُراد من هذه المرحلة تكوين وتهيئة الطفل من كل الجوانب النفسيّة والاجتماعية خاصة لتقبّل المحيط المدرسي الجديد وسلطة المدرسة والمعلم والانضباط في القسم وغيرها من السلوكات التي تُعتبر ذات أهميّة قصوى مقابل التحصل العلمي، ونصّت عليه المواد 19، 20، 21، 22، 23 من هذه الأمريّة.

- **تعليم أساسي إلزامي و مجاني لمدة 9 سنوات:**

- تعليم ثانوي عام،

- تعليم ثانوي تقني.

4- جزأرة المنظومة التربوية الجزائرية:

5- السياسة التربويّة في الجزائر بعد العشريّة السوداء:

6- الإصلاح ومقاربات التربية والتعليم:

أ: مفهوم الإصلاح التربوي:

الإصلاح التربوي بأنه "تلك الجهود المبذولة والقائمة على الدراسة العلمية المنهجية لمختلف مشكلات المنظومة التربوية، في إطارها الكلي أو الجزئي قصد تجاوز سلبياتها وتدعيمها بحلول جديدة بغرض تكييفها مع مختلف التغيرات الحاصلة على الساحة الداخلية والعالمية في مختلف المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية... دون الخروج عن الخصائص الحضارية للمجتمع الذي يتبنّاه، وهو في كل الحالات يتضمن تغييرا هادفا مدروسا لواقع المنظومة التربوية، من أجل نقلها من وضع الإشكال المعبر عنه بالخلل أو الأزمة إلى وضع الحلّ الذي يحمل الخلفيات المرجعية والأدوات التقنية لتجاوز هذا الإشكال، وهو في كل هذا ينسجم تمام الانسجام مع بقية العناصر المشكلة للتنمية الاجتماعية الشاملة، رغم أنه أهم هذه العناصر لأن هدفه هو الإنسان صانع التنمية" [1]

ويعرفه حسن البيلاوي بأنه:"ذلك التغيير الشامل في بنية النظام التعليمي للتعرف على المستوى الكبير فهو تلك التعديلات الشاملة الأساسية في السياسة التعليمية التي تؤدي إلى التغيرات في المستوى ولفرص التعليمية والبنية الاجتماعية في نظام التعليم القومي في بلد ما" [2]

يعرفه علماء اجتماع التربية "بأنه يتضمن عمليات تغيير اقتصادية وسياسية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع" [3]

1)القوة والثروة في المجتمع.

يعرفه علماء اجتماع التربية بأنه يتضمن عمليات تغيير اقتصادية وسياسية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع [4]

7- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: في يوم 13 ماي 2000 تمّ تنصيب اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التربويّة، هذا الإصلاح الذي لاقى الدّعم الرسمي من كل القائمين على رأس هذا القطاع الحساس وعلى رأسهم رئيس الجمهوريّة آنذاك مُعبرا عن حتميّة الإصلاح في الكثير من خطاباته قائلا على سبيل المثال بمناسبة تنصيب اللّجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التربويّة "إنّ الإصلاح الذي نشرع فيه يتمثّل في عمل طويل النفس، فهو كعمليّة بذر في أرض خصبة يقوم بها الأجداد للأجيال، إنها عمليّة متواصلة وجُهد دائم لمواكبة التطور المستمر لمجتمعنا وللعالم من حولنا"، وقال في مؤتمر وزراء التربية للإتحاد الإفريقي "الدول الإفريقيّة قد عاشت من ويلات الاستعمار بمختلف أشكاله مما أنجر عنه تأخّر فادح في مجال التنمية ومن ثمّ يجب إيلاء التربيّة والتكوين اهتماما خاصا كونها تُشكّل عاملا للتّحرّر والرُقي"، "فالتربية والتكوين يشكّلان هاجسا مركزيا وانشغالا كبيرا للقارة وهي مطالبة برفع التّحدي".

---

[1] لخضر لكحل،الإصلاح التربوي في ظل العولمة، مجلة علم التربية ،البرنامج الاستعجالي أو إصلاح الإصلاح في منظومة التربية والتكوين، ع 19،2010،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب،ص198.

[2] حمدي علي أحمد ،**مقدمة في علم اجتماع التربية** ،دار المعرفة الجامعية ،مصر، 1997،ص 245-246

[3] عبد الله بن عبد العزيز السنبل ، **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين** ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ،2002،ص 202.

[4] عبدالله، بن عبد العزيز السنبل ، **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين** ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ،2002،ص 202.

المدرسة الأساسية:

وهي مرحلة تدوم 9 سنوات من 6 سنوات إلى غاية 16 سنة لتكوين الشخص القادر على الجمع بين التعليم النظري والتقني، والرفع من كفاءة المواطن من حيث مستوى تفكيره العلمي والعملي. تحددت مهامها كمدرسة جديدة بناء على الأمرية رقم 76-3 المؤرخ في 16 افريل1976. والحقيقة أن مشروع المدرسة الأساسية بدأ تطبيقه خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977). ولم يشرع في تنصيب المدرسة الأساسية إلا ابتداء من الموسم الدراسي1980-1981 بعد قرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني حول التربية والتعليم العالي[1]، ثم عممت على سائر المناطق بالبلاد انطلاقا من سنة 1990.

تشمل المدرسة الأساسية على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى من السنة الأولى إلى السنة الثالثة.
- المرحلة الثانية من السنة الرابعة إلى السنة السادسة.
- المرحلة الثالثة من السنة السابعة إلى السنة التاسعة.

- **أهداف المدرسة الأساسية[2]:**

- ضمان حق كل فرد.
- ديمقراطية التعليم الذي يسعى إلى توفير فرص التعليم لجميع فئات المجتمع.
- تزويد التلميذ بمختلف العلوم المعارف والمهارات لتحقيق التوازن والتكامل لشخصيته وخلق المواقف السلوكية التي تتماشى مع قيم المجتمع.
- تأصيل التعليم وجعله مرتبطا بقضايا الوطن، ومحققا لذاتية المجتمع، وسبيلا لتحقيق مطامحه.
- تأصيل العمل اليدوي وجعله قيمة من القيم الحضارية التي يجب غرسها وتنميتها في نفوس الشباب، وإكسابهم الأساس الذي يقوم عليه والقدرة على ممارسته.
- ترسيخ القيم العربية الإسلامية في نفوس المتعلمين، واتخاذها مبدأ تقوم عليه تربية المواطن فكرا وعقيدة وسلوكا.
- المساهمة في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا بتوفير الأطر المتوسطة والمهيأة للعمل.
- تكوين الإنسان الجزائري المؤمن بربه والمعتز بانتمائه الروحي والحضاري، والمتفاعل مع قيم مجتمعه والمواكب لعصره والواثق من قدرته على التغيير.

الطاهر زرهوني: **حزب جبهة التحرير الوطني**، الميثاق الوطني، سنة 1986، ص: 02

[2] - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم"**إدارة التربية، التعليم الأساسي ونماذج ربطه بالتعليم الثانوي عربيا وعالميا**"، تونس، دون عدد، 1992.، ص:33

التعليم الثانوي:

لقد حدد الميثاق الوطني المهام الخاصة بالتعليم الثانوي زيادة للأهداف العامة التي حددها للمنظومة التربوية[1] وهي كما يلي:

- إن التعليم الثانوي العام والتقني نظام يأتي امتداد للمدرسة الأساسية وممر إجباري نحو التعليم العالي من جهة ونحو الشغل من جهة أخرى، وينبغي أن يكون منسجما و متبلورا في مجموعة متناسقة تحدد فيها الفروع وفقا لطبيعة الشروط الاقتصادية واحتياجات المجتمع المخططة، ويعتبر هذا التعليم معبرا حقيقيا مفتوحا على دنيا العمل.
- وضعت قرارات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثانية26-31 سبتمبر 1979 بالتوجهات المتعلقة بالتعليم الثانوي والحث على ضرورة (إعطاء عناية خاصة للتعليم التقني والمهن في إطار إصلاح التعليم الثانوي والعمل على توسيع مجالاته وتمكينه مستقبلا من استقطاب أغلبية خريجي المدرسة الأساسية وذلك تماشيا مع حاجات البلاد وإتاحة الفرصة حسب أسلوب فعال في توجيه المتفوقين منهم للحاق بالجامعة لمواصلة الدراسة والتكوين في مجال اختصاصهم وضمان فرص العمل لهم.
- ألحت هذه القرارات على الشروع في إصلاح التعليم الثانوي العام باعتباره حلقة وصل بين التعليميين الأساسي والعالي، وذلك بتطور مناهجه وإدخال إصلاحات جذرية على مضامينه تدعم الشعب العلمية والرياضية والتقنية والأدبية.

تقييم جهود الإصلاح التربوي: أمرية 16 افريل1976:

إذ عبرت أمرية 16 أفريل التي هدفت إلى إعادة الاعتبار للغة العربية من خلال العمل على تعميمها في كامل القطاعات والمؤسسات الوطنية التعليمية والإدارية، إلا أنها لاقت عرقلة لكون العملية لم تنطلق في التجسيد الفعلي لهذه القرارات إلا في سنة 1980. "كانت عملية الإصلاح التربوي في الجزائر 1976 قد حملت أمرية 16 أفريل ويغلب عليها الطابع الحماسي لم تنطلق من الواقع، لم تحدد الوسائل والأدوات التي ترتكز عليها، وتطرح الأسئلة القاعدية للنظام التربوي ماذا؟ وكيف ؟ وبماذا؟ هكذا كانت أهداف المدرسية الجزائرية جزئية وكبيرة، تبين بعد التطبيق أن هناك 16هدفا لم يطبق في الميدان نتيجة لصعوبات على جميع الأصعدة: المادية البشرية والتقنية، وهنا يمكن التساؤل على الاختلالات التي أصابت عملية الإصلاح"[2]

وان ابرز العوامل المدرسية للفشل الدراسي لا تخرج عن نطاق المشكلات الآتية:

---

[1] - الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص: 2

[2] - علي بوعناقة وبلقاسم سلاطنية: **مرجع سابق** ، ص: 57

▪ مشكلات متعلقة بالمحيط والظروف الفيزيقية للمدرسة: نقص توفير فصل دراسي ملائم من حيث التدفئة، الإنارة، التهوية، الاتساع، العدد الملائم من التلاميذ في الفصل الواحد–الاكتظاظ/ ومن ثم سوء التحكم–، توفير المكتبة، قاعات المطالعة، الرعاية النفسية والصحية..الخ.

▪ مشكلات بيداغوجية: غموض الأهداف التربوية بالنسبة لأطراف العملية التربوية (الإدارة، المعلم والتلميذ) ضعف المعلم وعدم كفاءته، وغياب الضمير المهني لديه. وضعف طرق التدريس وصعوبة المناهج وضعفها، وطبيعة الامتحانات، نقص الوسائل التعليمية والمراجع..الخ.

▪ ضعف الرقابة التربوية، ضعف التشريع المدرسي، ضعف النظام المدرسي–الخلافات بين الإدارة والمعلمين والتلاميذ ومستشار التوجيه وعدم الاتساق والاعتماد المتبادل للأدوار نتيجة لبيروقراطية الإدارة..)، سوء التوجيه المدرسي والبيداغوجي، صعوبة بعض المواد، كثافة البرنامج/المقرر الدراسي وعدم القدرة على استكماله.

ويضيف كل من علي بوعناقة وبلقاسم سلاطنية بعض الأمراض والمشكلات بالرغم من بعض المحاولات كالآتي:

- غياب فلسفة واضحة وإطار وطني
- الافتقار إلى التكييف مع احتياجات المجتمع والسوق
- عدم ملائمة المناهج مع المتغيرات الجديدة
- انخفاض مستوى إعداد المعلم وخاصة معلم المدرسة الأساسية
- النقص في المباني المدرسية وعدم ملائمتها مع متطلبات العصر(المستوى العالمي)
- تضخم أعداد الأميين نتيجة التسرب (نصف مليون متسرب سنة 1999)
- مشكلة التكوين وسوق العمل
- مشكلات بيداغوجية كأسلوب التدريس المباشر، عدم كفاية الوسائل التعليمية الجديدة المعلوماتية، نقص أجهزة تكنولوجية الكومبيوتر والتدرب عليها في المدارس وخاصة الريفية منها.

والآن وبعد المضي في سياسة تعميمها؛ ظهرت الاتجاهات المطالبة بضرورة إصلاح المنظومة التربوية.....

- الطور الأساسي:
- الطور الثانوي: فقد أورد المشروع التمهيدي الذي أعدته اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم في شهر ماي 1989 أهم الأهداف المتعلقة

بالطور الثانوي من التعليم [1] مركزا على ما يلي:

- تنمية شخصية التلاميذ.
- الاستجابة إلى الرغبة ففي الحرية والإنصاف والرقي والعدل.
- إعداد الشباب لشغل مناصب عمل.
- إعداد التلاميذ الذين تسمح لهم استعداداتهم وقدراتهم وإمكاناتهم الفكرية من مواصلة الدراسات العليا.